مصر والتحرر من العوز والفقر

لحضرة صاحب السعادة الدكتور حافظ عفيفي باشا

مدير عام بنك مصر

إن موضوع التحرر من العوز والفقر موضوع اجتماعي خطير متشعب النواحي ، تناوله قبلي كثير من المفكرين وذوي الرأي بالبحث والدرس و إبداء الحلول المختلفة . وقد يبدو لبعض المتطرفين والبسطاء من المفلسين أن حل هذه المسألة المعقدة هو توزيع أملاك الأغنياء على الفقراء فيسعد الجميع . والواقع أننا إذا وزعنا جميع الأراضي الزراعية على كل سكان القطر ، لأصاب كل مصري نحو ثلث الفدان . ولا نتيجة لهذا إلا إفقار الجميع . إذن فاسمحوا لي أن أستبعد هذا الحل بلا مناقشة ولا تفكير .

وبعد ، فلا أدعي أني وصلت إلى علاج حاسم لهذه المشكلة الخطيرة ، فمثل هذا العلاج لابد له من وضع برنامج تفصيلي نصل إليه بعد أبحاث مستفيضة يتناولها كثير من المفكرين والإخصائيين ، ثم ينفذ بعد ذلك تدريجيا على سنوات طويلة حتى يؤتي ثمراته .

سأحاول أن أبين الأسباب التي نشأ عنها الفقر والعوز في مصر . ثم أحاول بعد ذلك أن أحدد في كلمات قليلة مختصرة بعض النقط التي قد ترسم بطريقة تقريبية هذا العلاج .

الفقر حالة يعانيها من لا يستطيع الحصول على قوته اليومي وحاجاته الضرورية إلا بصعوبة . والعوز أشد درجات الفقر .

وهما أعراض لمرض اجتماعي خبيث يصيب الأفراد والامم .

ويمكن أن نذكر أولا في كلمات قليلة شيئا عن فقر الفرد ثم نستطرد من ذلك إلى الكلام عن فقر الجماعات ، وهو في الواقع موضوع هذا المقال .

ينشأ فقر الفرد من أسباب عدة : منها ما يرجع إلى عيوب شخصية كالعجز ، والكسل والإدمان على المسكرات ، ولعب الميسر . أو يرجع إلى كوارث طارئة لم يكن في الاستطاعة دفعها كاصابة بحادث يسبب عاهة تمنع صاحبها عن العمل أو غير ذلك مما لا أريد أن أتعرض له بتفصيل .

وقد يفيد الإحسان في تخفيف مثل هذه الحالات الفردية . والإحسان من أسمى الفضائل الإنسانية ، ولكنه إذا أصاب غير مستحق كان مفسدة .

ولذلك فمن الخير تنظيم الإحسان بحيث تبحث في حالة الفقراء في المدن والقرى لتتمكن الجمعيات الخيرية المختلفة من تعرف الأشخاص المستحقين للعونة والاسعاف . على أن تستبعد منهم طائفة الكسالى ، والمتشردين ، والسفهاء ، والمدمنين ، ومحترفي التسول ، وأمثالهم إذا لم ينفع فيهم الإصلاح والإرشاد .

وعلى ذلك فإحصاء الفقراء وتوجيه المحسنين وأهل البر بالتبرع إلى الجمعيات الخيرية بكل ما يستطيعون من مال وغذاء وكساء ، وإناطة هذه الجمعيات بتقسيم المعونة والمساعدة إلى الفقراء . هي الطريقة التي تؤيد هذا النظام الإحسان . وهي الأساس الذي يمكن أن يقوم عليه تخفيف ما يكابده المعوزون والبؤساء من ويلات وآلام .

أما فقر الجماعات فهو الفقر الذي يصيب كثرة السكان في بلد من البلاد نتيجة لقلة موارد الثروة في ذلك البلد ، أو عدم استثمارها ، أو لضعف الصحة العامة ، أو لانتشار الجهل فيه . وهناك سبب آخر اختصت به البلاد الشرقية ، وهو عدم اشتغال المرأة في المدن بعمل ما ، فأدى ذلك إلى حرمان الأمة من إنتاج جزء كبير من أبنائها ، أصبح لا دخل له ولا إيراد . بعكس ما يشاهد في البلاد الأخرى حيث يعمل القادرون من أهلها رجالا ونساء ، مما يترتب عليه وفرة الإنتاج ، ومضاعفة دخل الأسر الفقيرة والمتوسطة .

ولذلك فعلاج هذه الحالة يتطلب :

أولا — العمل على استثمار جميع موارد الثروة في البلاد .

ثانيا — العمل على تحسين الصحة العامة .

ثالثا — العمل على نشر التعليم .

فأما استثمار موارد الثروة الأهلية ، فهو موضوع متشعب النواحي . ولذلك أكتفي بالإشارة الى أهم عناصره وهي :

١ — زيادة الإنتاج الزراعي .

٢ — زيادة الإنتاج الصناعي .

٣ — استغلال الثروة المعدنية .

١ — زيادة الإنتاج الزراعي :

اشتهرت مصر بأنها بلد زراعي حباها الله بجو معتدل ، وأرض خصبة ، وفلاح صبور دائب على العمل ، ومع أنه قد تمت فيها إصلاحات كبيرة في نصف القرن الماضي سواء في تحسين الري أو في تحسين أساليب الزراعة ، فإن مجال الإصلاح لا يزال واسعا . ويجب أن يتجه برنامجنا في هذا الموضوع إلى أهداف ثلاثة هي :

(أ) تحسين الإنتاج الزراعي .

(ب) تقليل نفقات الزراعة .

(ج) زيادة مساحة الأراضي المنزرعة .

فأما عن تحسين الإنتاج الزراعى فيلاحظ أن أغلب الزراع لا يعنون بانتقاء البذور الصالحة ، فهم يستعملون فى زراعة أراضيهم كل ما يجدونه فى متناول أيديهم من البذور . وهى فى أغلب الأحيان أنواع منحطة مختلط بعضها ببعض ، وتكثر فيها المواد الغريبة . ولذلك فهى أتى دائما بمحصول قليل القيمة رخيص الثمن . وفى وسع وزارة الزراعة أن تصلح هذه الحالة بالإكثار من البذور الصالحة المنتقاة ، والعمل على إقناع الزراع باستعمالها . فإن لم يفد الاقناع ، فيجب إجبارهم على ذلك ، أسوة بما فعلته فى تحسين زراعة القطن .

كذلك تجب العناية بمسألة الصرف . إذ لا تزال هناك مناطق كثيرة محرومة منه ، فضلا عن أنه فى المناطق التى شق فيها بعض المصارف العامة لم يستفد منها الزراع لأنهم أهملوا عمل المصارف الفرعية التى توصلها بتلك المصارف . كما أن الكثيرين منهم لا يعنون بتطهير المصارف التى تمر بأرضهم .

ويحسن فى هذه أن يكون عمل المصارف الفرعية وتطهيرها إجباريا متى تم إنشاء المصرف العام . كما يجب أن يزيد إشراف رجال الرى على المصارف العامة والخاصة ليتأكدوا من أن هذه المصارف فى حالة يمكن معها أن تؤدى وظيفتها على الوجه الأكمل .

ولا يفوتنا فى هذا الباب أن هناك مجالا فسيحا لزيادة إيراد المزارعين بتشجيعهم على الاهتمام بتربية الحيوانات والدواجن والنحل فإنها صناعات زراعية تدر أرباحا وفيرة إذا أحسن إرشاد المزارعين إلى أحسن الوسائل لاستغلالها .

فتربية الحيوانات تستلزم انتخاب أحسن السلالات ، ذكورا وإناثا ، وتمكين الزراع من اقتنائها لأنه لا فرق فى النفقات اللازمة لتربية بقرة من سلالة منحطة وأخرى من سلالة راقية " كالشورت هورن " المصرى مثلا . ولكن الفرق كبير بين ما تدره الأولى من اللبن وهو لا يزيد عن ١٥٠٠ رطل فى السنة فى حين تدر الثانية من السلالة الراقية ما لا يقل عن ١٥٠٠٠ رطل .

على أن مسألة النجاح فى تربية الحيوانات تستدعى البحث فى مسألة إيجاد علف اقتصادى يحل محل البرسيم فى غير موسمه إما بإيجاد علف أخضر فى مدة الصيف أو بإيجاد طريقة قليلة الكلفة لتجفيف البرسيم مع احتفاظه بجميع عناصره الغذائية .

وتحتاج تربية الدواجن الى علاج حاسم لأمراضها الوبائية المخلمة التى تصيبها من وقت لآخر فتميت أكثرها فى أيام قلائل .

كذلك يجب أن تعنى الادارات المختصة فى وزارة الزراعة بإيجاد السلالات الصالحة من الدواجن سواء لتحسين لحومها أو لتحسين البيض .

ويمكن التوسع فى إنشاء محطات لتربية الأسماك وزيادة العناية بهذا الموضوع . فلدينا بحيرات واسعة قلت فى بعضها الأسماك لسبب غير واضح . ولدينا كثير من المجارى المائية يمكن استغلالها لهذا الغرض .

وتشجع الآن وزارة التجارة والصناعة بعض الملاك على تربية الأسماك فى أحواض خاصة يمكن إنشاؤها فى الغرب والقرى . وقد أنتج منها فعلا عدد قليل والتجربة ناجحة للآن ، ولذلك يحسن العمل على نشر هذه التربية بما يترتب عليها توفير غذاء صالح قليل الكلفة لعدد كبير من الفقراء .

ولقد أطلت تمهدا فى هذا الموضوع لأنى أعتقد أن فى هذه الصناعات المرتبطة بالزراعة والتى يستطيع صغار الفلاحين أن يمارسوها والتى يمكن لنسائهم أن يتولين أمرها — بابا جديدا واسعا لزيادة إيرادهم وتحسين حالتهم .

أما تقليل نفقات الانتاج فهو هين فى الزراعات الكبيرة التى يمكنها استعمال الآلات الميكانيكية للرى والحرث والدرس والنقل ولعمليات كثيرة أخرى ؛ واستعمال هذه الآلات أقل كلفة وأسرع أثرا.

فمن الثابت مثلا أن تكاليف درس القمح بالنورج تبلغ نحو خمسة أضعاف نفقات الدرس بالآلة ، فضلا عن أنه يوفر وقتا طويلا فى إتمام هذه العملية ، فالنورج يدرس نصف اردب فى اليوم بينما تدرس الآلة المتوسطة خمسة وعشرين اردبا .

لكن استعمال الآلات الزراعية فى الزراعات الصغيرة ليس سهلا ولا ممكنا إلا إذا تعاون أهل القرية الواحدة على شراء الآلات الزراعية اللازمة لهم جميعا ، فإذا نجح قسم التعاون فى إقناع الزراع لانشاء الجمعيات التعاونية لاستعمال الآلات الزراعية ، لأدى للبلاد خدمة عظيمة فى ناحية تقليل نفقات الانتاج .

ومن أهم وسائل تقليل نفقات الانتاج أيضا تسهيل النقل بالعربات والسيارات من القرية إلى الأطيان الداخلة فى زمامها ومن القرية إلى الطريق العام الذى يوصلها إلى الأسواق فى المدن القريبة ، وللوصول إلى ذلك يجب أن تقوم الحكومة بانشاء شبكة من الطرق الصالحة لهذا الغرض .

ويمكن أن تتعاون الحكومة ومجالس المديريات والمجالس المحلية والبلدية والقروية فى هذا السبيل .

أما زيادة مساحة الأراضى المزروعة فتقضى بضرورة تنفيذ جميع مشروعات الرى التى يجب أن تنشأ على النيل وفروعه من منابعه إلى مصبه فتحصل البلاد على أكبر كمية من المياه اللازمة لرى الأراضى التى لم تستصلح بعد والتى يمكن أن تصل مساحتها إلى ما يقرب من مساحة الأراضى المزروعة الآن .

فنحن نستطيع أن نضاعف ثروتنا الأهلية فى عشر سنوات أو أقل إذا ما اهتممنا بالأمر وصممنا على تنفيذه دون تباطؤ أو تردد . . .

كذلك يجب الإسراع فى إصلاح الأراضى البور الشاسعة التى يمكن ريها الآن .

٢ — زيادة الإنتاج الصناعى :

من المسلم به أنه لا يمكن رفع مستوى المعيشة فى بلد تعتمد على الزراعة وحدها نظرا لشدة المنافسة الدولية فى هذا المجال مما يقلل إلى أدنى حد الربح الناتج منها وهو مالا يمكن معه زيادة دخل المشتغلين بها زيادة محسوسة تسمح لهم باعطاء أجور عالية لعالمهم بعكس الحال فى الصناعات فإن مرونتها واستمرار استحداث أساليب جديدة عليها يجعلها فى أغلب الأحيان تعود بربح معقول على أصحابها يسمح برفع أجور عمالهم .

ولهذا فاننا إذا استعرضنا أمامنا مستوى المعيشة فى بلاد العالم نجده يرقى دائما مع نمو الصناعة ففى أمريكا وانجلترا والمانيا مثلا ، حيث بلغت الصناعة أعلى شأو ، نرى مستوى المعيشة فيها عاليا ، فالعامل هناك يسكن منزلا صحيا تتوفر فيه أسباب الراحة ويتناول غذاء كاملا . ويجد فى أجره مايكفيه لأن يعيش هو ومن يعول عيشة راضية بينما يهبط هذا المستوى بشكل واضح فى البلاد التى تعتمد على الزراعة وحدها : وهذا ما نراه فى جنوب شرقى أوربا وبخاصة فى بلاد البلقان .

ولمعالجة هذه الحالة اتجهت أنظار أكثر البلاد الزراعية إلى الناحية الصناعية لإيجاد عمل لعدد كبير من سكانها يدر عليهم أجرا أكبر مما تدره الزراعة .

وإنى حينما أدعو إلى تشجيع إنشاء الصناعة فى مصر لا أدعو إلى قيام الصناعات الميكانيكية الثقيلة ، ولا أدعو لإنشاء مصانع للطائرات مثلا أو السيارات أو آلات الديزل الدقيقة . بل أدعو الى تشجيع الصناعات التى لها أمل فى الحياة فى بلادنا والتى يمكن أن تتوفر لها جميع أسباب النجاح .

وفى مصر من المواد الأولية ما يمكن أن تقوم عليها بنجاح صناعات كثيرة وبخاصة الصناعات الزراعية : كصناعة الغزل والنسيج ، وصناعة حمض الماكولات والفواكه والحصرات والتخوم وصناعات كثيرة أخرى .

كما أنه لا تنقص مصر الأيدى العاملة التى ثبت أنها مستعدة لاتقان أية صناعة فى أقصر زمن متى أحسن تعليمها وإرشادها .

ولا تنقص مصر رؤوس الأموال إذا اتجه أصحاب الثروات فيها إلى الأعمال الصناعية وفكروا فى استثمار جزء من أموالهم فى الصناعة بدل استثمارها كلها فى الزراعة .

على أنه وإن توفرت العوامل الأساسية لقيام الصناعة فى مصر فلا بد من وضع برنامج مرسوم وسياسة واضحة تسير عليها الحكومات المتعاقبة لتثبيت أقدام الصناعة واستكمال نموها .

والرجال المسئولون يعرفون تمام المعرفة ما ينبغى عمله فى هذا الصدد ، ويعرفون تمام المعرفة ما ينبغى أن يكون عليه هذا البرنامج المنشود من القواعد والأسس وخاصة فيما يتصل بالتعريفة الجمركية وبمسألة الضرائب مثلا .

فاذا أضيفت إلى الصناعات القائمة فى بلادنا الآن ، صناعات جديدة أخرى ، تستطيع أن تحيا وتزدهر ، لفتحت بابا واسعا لتشغيل عدد عظيم من أبنـاء البلاد فيرتفع مستوى المعيشة الحالى ويزول شبح الفقر الذى يخيم على كل مكان .

فلنفسح الطريق أمام الموالين المصريين الذين يريدون استثمار أموالهم فى الصناعة بل لنفسح المجال أمام الموالين الأجانب الذين يريدون استثمار أموالهم فى بلادنا لهـذا الغرض ما داموا يخضعون للقوانين المصرية وللضرائب المصرية ، لنوجد ميـدانا رحبا لتشغيل أكبر عدد ممكن من الأيدى العاملة فى مصر بأجور هى دائما أعلى ممـا تستطيع أن تحتمله الزراعة ، بل تصل فى أغلب الأحيان إلى ثلاثة أمثالها .

٣ — استغلال الثروة المعدنية :

كان استغلال الثروة المعدنية إلى ما قبل الحرب استغلالا محدودا لا يتناول إلا أنواعا قليلة من المعادن الموجودة فى باطن الأرض المصرية .

وقـد نبهت الحرب القائمة الأذهان ، إلى الاهتمام بالبحث عن كثير من المواد الأولية المعدنية التى نستوردها من الخارج وانقطعت عنا بعد قيام هذه الحرب — فأمكن اكتشاف كثير من المعادن القيمة واتضح امكان استغلالها على أسس تجارية مجزية .

وهذه فرصة مناسبة لتضافر جميع الجهود الحكومية والأهلية على استغلال هذه المواد فى نطاق واسع يضمن للبلاد أن تحصل منها على حاجتها ويسمح لنا بتصدير ما يفيض عنها إلى البلاد التى تحتاج إلى هذه المواد .

ولقد ثبت من أبحاث كثيرة أن تراب الحديد الموجود بكميات كبيرة ، وفى مساحات واسعة ، بأسوان هو نوع جيد . ولذلك يتعين استغلال هذا المعدن النفيس بمجرد سماح الظروف .

وإنشاء هـذه الصناعة مرتبط بتنفيـذ مشروع توليد الكهرباء من مساقط الميـاه فى أسوان لاستخدام هذه الكهرباء فيها وفى صناعة أخرى تحتاج إليها البلاد أشد الاحتياج وهى صناعة السماد الأزوتى .

وسيترتب على إقامة هذه الصناعات انقلاب فى حياة أهل إقليمى أسوان وقنا يحول حالة الفقر التى يعانونها الآن الى حالة يسر ورخاء .

ثانيا — تحسين الصحة العامة :

أما عن تحسين الصحة العامة فيتطلب برنامجا صحيا شاملا يرمى إلى إصلاح المدن والقرى وإعداد المساكن الصحية للعمال والقرويين وتوفير مياه الشرب الصالحة لجميع السكان واتخاذ

التدابير اللازمة لاستئصال الأمراض الطفيلية التي تنهك قوى كثرة المصريين . والعمل على منع تفشي الأمراض المعدية ومكافحتها . وتيسير أسباب العلاج لجميع المرضى في المدن والأقاليم .

وكنت أود أن أتناول بالتفصيل كل الوسائل التي تساعد على تحسين الصحة العامة غير أن مثل هذا الموضوع يحتاج إلى محاضرة أو محاضرات لتناوله بالشرح الوافي .

وأكتفي بتوجيه النظر إلى أن إصلاح القرية أمر لا بد منه . ولا مندوحة من النظر إليه بعين الجد إن عاجلا أو آجلا . ولدى الحكومة كثير من المشروعات التي وضعت بمعرفة الإخصائيين المصريين لتحسين القرية المصرية . فلتفصل في الموضوع ولتختر مشروعا من المشروعات لتنفيذه في أقرب فرصة ملائمة .

كذلك تستطيع الحكومة أن تصلح كثيرا من شؤون العزب إذا هي طبقت شروط القوانين واللوائح وأرغمت أصحابها على اتباعها وتنفيذها .

وقد تساعد الظروف الحالية وارتفاع أثمان المحاصيل الزراعية على إجراء كهذا يترتب عليه يترتب عليه تحسين مساكن عدد كبير من العمال الزراعيين يزيد عددهم على المليون يسكنون ١٤ ألف عزبة تقريبا .

كذلك تستطيع الحكومة أن تنهز فرصة رواج الصناعة في مصر فتحصل أصحاب عدد كبير من المصانع على إمكان نسبة معينة من عدد العمال الذين يشتغلون فيها .

كما تستطيع أن تحملهم على تقديم غذاء لهم ولو وجبة واحدة بأثمان معقولة يساهم فيها أصحاب المصانع بنصيب ، كما يجب على أصحاب المصانع أن يتعهدوا صحة عمالهم بإنشاء العيادات الصحية وتوفير الدواء اللازم لهم .

ثالثا — نشر التعليم :

أما نشر التعليم فيجب أن يكون القصد منه تثقيف جميع الأطفال من الجنسين في الطبقات العاملة تثقيفا عاما وإعدادهم بعد ذلك لتعلم صناعة أو مهنة تعليما عمليا ، على نفقة الدولة ، يسمح لهم بتولي عمل زراعي أو صناعي أو تجاري يكفل لهم أجرا مجزيا .

هذا ، وأود أن أوجه النظر إلى أنه يجب أن يتجه التشريع في المستقبل إلى إعفاء من لا تزيد إيراداتهم عن النفقات جميعها أو بعضها من جميع الضرائب المباشرة . وأن تحول كثرة الضرائب المباشرة المفروضة الآن إلى ضريبة دخل يعفى منها الفقراء ، وتكون معتدلة بالنسبة للمتوسطي الحال ، وترفع بنسب متصاعدة على أصحاب الثروات الكبيرة .

كذلك نجد مشروع ضريبة تصاعدية على التركات تتأثر في كل واحد بقيمة التركة وبدرجة قرابة الوارثين من مورثهم .

وحكمة تشريع كهذا ظاهرة . فهي تساعد تدريجيا و برفق ، على إزالة الفروق بين الطبقات . ولهذه التشريعات مثيل فى جميع البلاد الديمقراطية التى نحتذى بها فى أغلب تشريعاتنا .

و إنى أرجو فى الختام أن أكرر هنا أننى لا أدعى أن ما عرضته من الآراء على حضراتكم فى هذا الموضوع المشعب يقضى القضاء المبرم على ما يقاسيه كثرة سكان هذه البلاد من فقر وعوز .

ولكنى أعتقد، مع هذا، أنه اذا تضافرت الجهود على العمل بهمة وعزيمة لزيادة الإنتاج القومى إلى أقصى حد ممكن سواء بزيادة الأراضى الصالحة للزراعة ، و بترقية الأساليب فيها واستعمال أحدث وسائلها العصرية ، أو بترقية الصناعة ، وتنشيطها وتشجيعها بشتى الطرق الممكنة ، و إفساح المجال للمرأة المصرية مع الرجل لمشاطرته فى تنمية إيراد الأسرة ، وتحسين الصحة العامة ، ونشر التعليم العملى وغير ذلك مما فصلت فى الكلمات الدليلة السابقة أعتقد أن ذلك كله يكفل إلى حد كبير ان تتحرر بلادنا وكثرة مواطنينا تدريجا من هذا الفقر والعوز الذى خيم عليها دهرا طويلا .

حافظ عفيفى

الإمام على يصف زمانه

اعلموا أنكم فى زمان القائل فيه بالحق قليل ، واللسان عند الصدق كليل ، واللازم للحق ذليل ، أهله معتكفون على العصيان ، مصطلحون على الإدهان ، فتاهم عارم ، وشائبهم آثم ، وعالمهم منافق ، وقارئهم مماذق ، لا يعظم صغيرهم كبيرهم ، ولا يعول غنيهم فقيرهم .